سير الزمان

يوميات دولية

١ — العامل الاقتصادى فى الحربين

٢ — من الباب المفتوح الى قانون الجوار

٣ — جامعة الامم وسلطان القانون

٤ — اقبال وتهمى ونظر الانتعاش بالتسلح

٥ — تسلح بريطانيا والسلام

٦ — هروب البرأ

٧ — الطيران الحربى بحرى الحضارة

٨ — جامعة الامم ونشور السلام

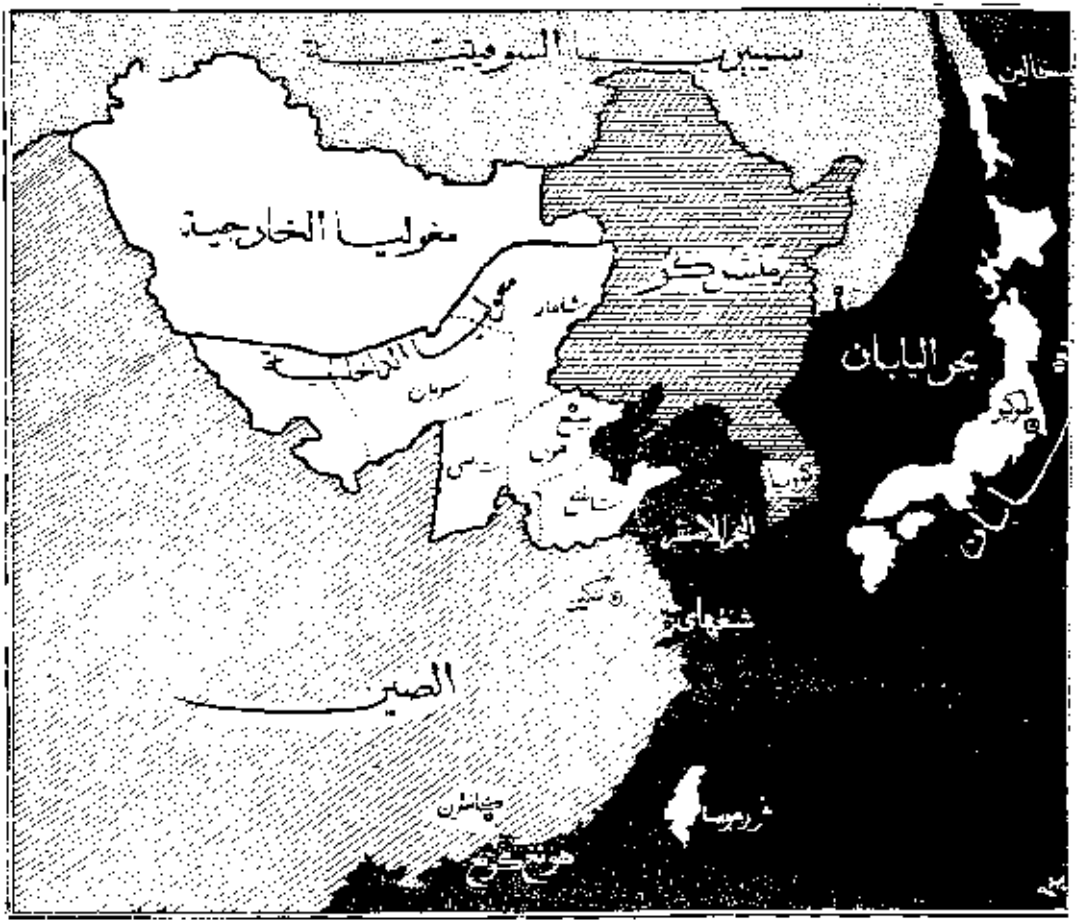

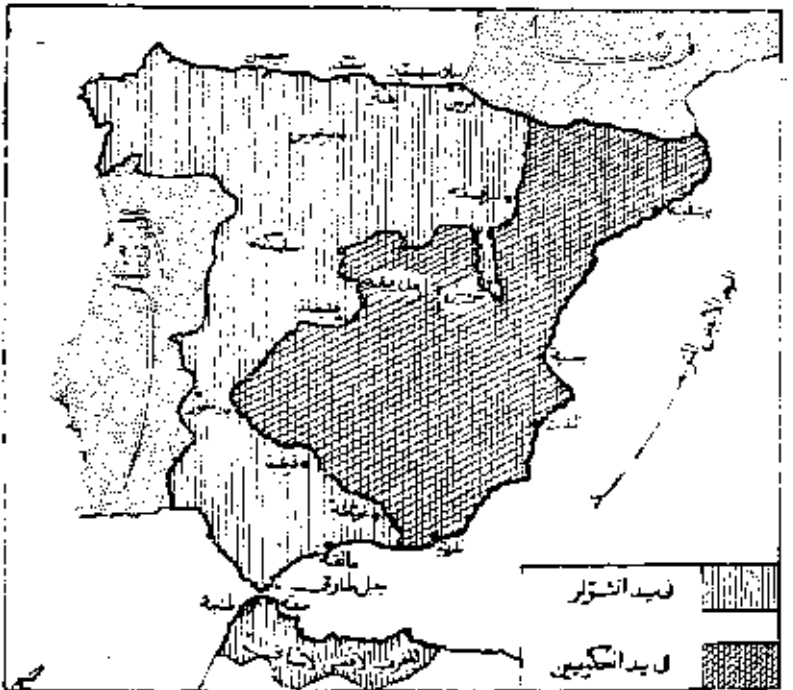

مواقع العرب في
القرن الأقصى
وفي أسبانيا

يوميات دولية

١ — العامل الاقتصادي في الحربين

بين الحرب الاهلية في اسبانيا والقتال الناشب في شرق آسيا بين اليابان والصين وجوه من الشبه على بعد الدار واختلاف اللون وتباين الحضارة . ذلك ان العامل الاقتصادي اعظم شأناً في توجيه الحربين من اي عامل آخر . فارتقاء الصناعة في هذا العصر واعتماد الامم على منتجاتها جعل للمواد الخام اكبر شأن في حياة الامم وفي توجيه مقدراتها . فاليابان المشتبكة مع الصين في قتال عنيف مدفوعة الى ذلك قسراً بهذه الحاجة الملحة التي لا قبل لها بالتغاضي عنها . لان اليابان وقد اصبحت في مقدمة الامم الصناعية في هذا العصر لا تستغني ، في سبيل اطراد نموها القومي ورفع مستوى معيشة اهلها أو الاحتفاظ بمستواهم الحالي ، عن امرين اثنين اولهما موارد المواد الخام وثانيهما اسواق لبيع منتجات مصانعها

اما وبلادها مزدحمة بالسكان وليس لها من مصادر المواد المطلوبة الا اليسير فلا بد لها من ان تطلبها حيث تجدها . ولكنها والعالم الحديث موسوم بسمة النضال الدائم تفضل ان تكون هذه الموارد حيث لا تقطع الحرب صلتها بها . وفي بر آسيا الشرقية ولاسيما ولايات الصين الشمالية إلى الجنوب من منشوكو ، خير حل لهذه المعضلة ، في رأيها

فاليابان الصناعية تحتاج الى الحديد والفحم والبترول والقطن والصوف وغيرها واماكنها في منغوليا الداخلية في شاهار وسويان مصادر غنية بالحديد وفي شانسي وشنسي وهوبي مصادر غنية بالفحم والبترول وفي سهول الصين الشمالية متسع لزراعة القطن وفي منغوليا الخارجية مراع تصلح لتربية الغنم في سبيل صوفه

ثم ان في الشمال وما يليه من الصين المتوسطة ، اسواقاً واسعة النطاق لبيع منتجاتها وجميع هذه لا يفصلها عن اليابان الا بحر لا يسع دولة من الدول ان تنازعها السيطرة عليه

فاليابان مدفوعة بدافع الحاجة الاقتصادية القاسرة الى التوسع الاقتصادي على البر الآسيوي اما بالتعاون مع الصين وهو ما تفضل واما باكراه الصين عليه وهو ما لجأت اليه

أما فعل العامل الاقتصادي في الحرب الاهلية الاسبانية فيختلف عن فعله في النزاع الصيني

الياباني . ذلك ان الحرب الاهلية الاسبانية نشأت عن بواعث اجتماعية وسياسية خاصة بالبلاد نفسها ولكنها ما كادت تقوم فيها حتى ثبت ان العامل الاقتصادي سيكون ذا شأن كبير في توجيهها

ذلك ان أسبانيا غنية بالمعادن المختلفة من المعادن التي يستهلك منها كل سنة مقادير كبيرة كالفحم والحديد والكبريت والرصاص والنحاس الى المعادن التي لا يستهلك منها الاَّ مقادير يسيرة ولكنها مع ذلك مما لا يستغنى عنهُ في الصناعة الحديثة ولا سيما في صناعة الاسلحة كالزئبق والتنستن والقصدير والزئبق والمنغنيس والموليبديتوم وغيرها

ولما كان بين الدول الاوربية الكبيرة دول صناعية تحتاج الى هذه المواد الخام لتقوِّم بها اود صناعتها وفي مقدمة هذه الدول ايطاليا والمانيا كان لا بدَّ من ان يتصل أثر العامل الاقتصادي في توجيه الحرب الاسبانية بأثر العامل السياسي والايديولوجي

نعم ان الصناعة في أسبانيا لم تبلغ درجة عالية من الرقي والاتقان . ولكن امتلاك المصادر التي تنطوي على هذه المعادن الثمينة أصبح عاملاً حاسماً في سير الاعمال الحربية . ومراجعة أهم الحملات التي تمت في أسبانيا تسفر عن ان الاهداف العسكرية كانت في كثير من الاحيان مناطق غنية بالمناجم . ففي قلب أسبانيا الى الجنوب الغربي والى الشمال من قرطبة مناجم أسبانيا المشهورة بما يستخرج منها من الزئبق . وهذه المناجم ملك للحكومة الاسبانية من عهد بعيد . ولذلك كان هم الجنرال فرانكو ان يستولي عليها وهمُّ الحكومة ان تبذل جهدها في الدفاع عنها وهي لا تزال تابعة للحكومة بتمامها . والحملة الاخيرة التي شنها الجنرال فرانكو على ساحل أسبانيا الشمالي الغربي انما كان الغرض الاول منها الاستيلاء على المنطقة التي تكثر فيها مناجم الحديد من أعلى طبقة بين مناجم الحديد في الدنيا . وقد كانت مصالح الانكليز تعتمد على ما تستورده منها أعظم الاعتماد، وهذا على سبيل التمثيل فقط

ولماذا هذا التهالك على تلك المصادر؟ لا ريب في ان الجنرال فرانكو لا يستطيع ان يتغلَّبها الآن ولكن امتلاكها يمكنهُ من ان يعزز مقامهُ المالي من ناحية ويسهل لهُ سبيل الحصول على الاسلحة الحديثة التي يحتاج اليها في مواصلة القتال من ناحية أخرى

والعبرة التي يخرج بها الباحث من دراسة العامل الاقتصادي في الحربين وما جرتاه من مشكلات معقدة تقض مضاجع الساسة وتقلق نفوس الامم ، هي ان التعاون الاقتصادي العالمي على أساس من الانصاف — ان كان في النزاع الانساني سواءٌ أكان اقتصاديًّا أم عسكريًّا انصاف ما — وحسن النية لا بدَّ منهُ لازالة عوامل الخلاف وبث روح الطمأنينة في نفوس الامم

القاهرة ٢ سبتمبر ١٩٣٧

٢ — من الباب المفتوح الى قانون الحياد

في الانباء التي نقلها الينا البرق من وشنطن أن طائفة من الجمعيات الاميركية الساعية في سبيل السلام تبذل ما في وسعها لحث الحكومة الاميركية على تطبيق قانون الحياد. وإن الرئيس روزفلت صرح في أثناء اجتماعه بالصحافيين ان الحكومة ترقب حالة الشرق الاقصى بعناية وتتبع تحولها يوماً فيوماً. وقد جاء من لندن أن سفر المستر بنجهام السفير الاميركي في لندن فجأة بعد ما اعد استعداده لاجازة يقضيها في اسكتلندا، يعزى الى رغبة الرئيس روزفلت ووزير خارجيته المستر هل في المباحثة معه في احوال الشرق الاقصى وموقف انكلترا منها. وورد من طوكيو ان الحكومة اليابانية عنيت أشد العناية بسفر المستر بنجهام وما قد يسفر عنهُ من أمر الاتفاق بين وشنطن ولندن على اتباع خطة مشتركة في حوادث الشرق الاقصى

وهذه الانباء جميعها تدل على أن العناية باستشفاف موقف الولايات المتحدة الاميركية في حوادث الشرق الاقصى عظيمة جدًّا في العواصم الكبيرة التي لها مصالح كبيرة الشأن معلقة في ميزان القتال الدائر هناك. فما موقف وشنطن المحتمل وما هي القواعد التي تقيم الحكومة الاميركية عليها سياستها في شرق آسيا ؟

ان قواعد السياسة الاميركية في الشرق الاقصى مطوية في أربع وثائق تاريخية هي أولاً سياسة الباب المفتوح التي اقترحها وزير خارجيتها جون هاي في خريف سنة ١٨٩٩ على اثر ما شاهدهُ من خطر التنازع على الامتيازات الاقتصادية التي تمنحها حكومة الصين لدول مختلفة. وقاعدة هذه السياسة واضحة من معنى الكلمتين اللتين اتخذتا شعاراً لها — الباب المفتوح — اي تساوي الدول في ما يتاح لها من الفرص الاقتصادية والمالية في تلك البلاد فلا تمتاز إحداها على الاخرى

وقد ظلت هذه السياسة مسولاً بها حتى سنة ١٩٢٢ مع أن اليابان حاولت في اثناء الحرب الكبرى اذ كانت الدول الاوربية واميركا مشغولة بالقتال ان تستأثر بمكانة ممتازة في تلك البقاع. ولكن لما اجتمع مؤتمر وشنطن البحري سنة ١٩٢٢ بدعوة من الرئيس هاردنغ عقدت فيه علاوة على المعاهدة البحرية الخاصة بنسبة البوارج في الاساطيل معاهدة الدول التسع فوقعتها اليابان وانكلترا واميركا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وايطاليا والبرتوغال والصين وقطعت الدول الموقعة عهداً باحترام استقلال الصين ووحدتها والامتناع عن السعي للفوز بامتياز خاص في بقاعها وقطعت الولايات المتحدة في هذه المعاهدة عهداً بألاَّ تهاجم اليابان وذلك لقاء عهد اليابان

باحترام استقلال الصين ووحدتها وقبول انكلترا واليابان الغاء محالفتهما المشهورة

أي أن سياسة الباب المفتوح أودعت طي معاهدة دولية رسمية من بعد ان ظلت نحو ربع قرن تصريحاً بمبدإ معين وافقت عليه الدول

فمعاهدة الدول التسع هي القاعدة الثانية التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاقصى وقد كفت هذه المعاهدة مدى عشر سنوات تقريباً للمحافظة على السلام في تلك الربوع

ولكن في سنة ١٩٣١ هاجمت اليابان الصين وانتزعت منها منشوريا وأنشأت دولة منشوكو فلاذت الصين بجامعة الامم واستنجدت بموقعي معاهدة الدول التسع وبذلت الولايات المتحدة الاميركية سعياً عظيماً عن طريق وزير خارجيتها المستر ستمسن للاعتراض على هذا العدوان المخالف لمعاهدة دولية . فلما عينت جامعة الامم لجنة لتنوب لاجراء تحقيق في حوادث منشوريا ووضع تقرير بما اسفر عنهُ التحقيق جاءت النتائج غير ما ترضى عنهُ اليابان فخرجت من الجامعة. لكن الوزير ستمسن لم يَنِ خلال ذلك عن السعي فأذاع تسعة احتجاجات مبيناً فيها انتهاك اليابان لمعاهدة الدول التسع وميثاق تحريم الحرب . وأخيراً اصدر في ٧ يناير سنة ١٩٣٢ خطة « عدم الاعتراف » فأخذت بها جامعة الامم وقاعدتها عدم الاعتراف باي تغير سياسي جغرافي يتم بالاعتداء وما تزال دولة منشوكو غير معترف بها الى الآن

نقطة « عدم الاعتراف » هي القاعدة الثالثة التي تقوم عليها خطة أميركا في الشرق الاقصى

ثم في عهد الرئيس روزفلت وضع قانون الحياد وضعاً سريعاً ليعمل به في النزاع الحبشي الايطالي فلما ظهر تصوره في الحرب الاهلية الاسبانية عدل تعديلاً كبيراً وغرضهُ ان يحول تطبيقه دون انجرار اميركا رغماً عنها الى خوض غمار حرب ناشبة وذلك بتحريم تصدير الاسلحة وطائفة معينة من مواد الحرب الى الفريقين المتنازعين تحريماً مطلقاً وبتحريم تصدير الباقي مما يباع في السوق الاميركية الاَّ بعدما يدفع ثمنهُ فوراً وينقل على سفن غير اميركية

فالمسألة الآن هي هذه : ان اليابان في عرف الاميركيين قد انتهكت سياسة الباب المفتوح فعلاً مع تصريحها باحترامها وانتهكت معاهدة الدول التسع فالقتال الدائر بينها وبين الصين حرب رسمية لا ينقصها الاَّ مجرد اعلانها — فهل يطبق الرئيس قانون الحياد اولا يطبقهُ ؟ من الواضح ان تطبيق قانون الحياد لهُ ما يعترض عليه من الناحيتين المادية والادبية . أما من الناحية المادية فايبلى به اصحاب الاموال المثمرة في الصين واصحاب المتاجر التي تتجر مع الصين واليابان من الخسائر . واما من الناحية الادبية فلأن تطبيقه يمنع عن الصين سلاحاً وعتاداً حربيًّا هي في أشد الحاجة اليه حالة أن اليابان مستغنية عنهُ بما تملكهُ من مصانع السلاح والذخيرة فكأن هذا المنع موافقة ضمنية على الاعتداء . أما المطالبون بتطبيقه فيقولون ان الخسارة المادية كان

محسوباً حسابها عند وضع القانون وإن تحمل هذه الخسارة أهون من الانسياق بسببها الى الاشتراك في الحرب وإن الحصر البحري الياباني يمنع على كل حال كلَّ ما يصدَّر الى الصين

ـ ومن هنا وقوف الحكومة الاميركية موقف المراقب اليقظ ان لم نقل موقف المتردد الحائر[1]

القاهرة ٨ سبتمبر

٣ — جامعة الامم وسلطان القانون

تفقد جامعة الامم دورتها الثامنة عشرة في جو دولي مليد بالغيوم . ولكنك كيف قلبت النظر في هذه المشكلات الخطيرة التي تواجهها الامم اليوم ترى ان انتهاك حرمة القانون اهمها شأناً وأبعدها خطراً . ولا ريب في ان جامعة الامم التي انشئت لتعزيز سلطان القانون — على قول الرئيس ولسن — لا يسعها ان تتجاهل هذا الاتجاه لانه يصيبها في الصميم

خذ مثلاً على ذلك الحالة في الشرق الاقصى . ليس في التاريخ الحديث « حالة » عقد لضمانها من الوثائق والمعاهدات ما عقد لضمان الحالة في الصين . فسياسة الباب المفتوح ومعاهدة الدول التسع وميثاق تحريم الحرب كل اولئك عهود دولية قطعت ودونت في وثائق رسمية وعهدتها الاحتفاظ باستقلال الصين ووحدتها والحيلولة دون تميز دولة على اخرى فيها . والنتيجة ان اليابان تجاهلتها جميعاً فانتطت منشوريا وجيهول سنة ١٩٣١ و١٩٣٣ وها هي الآن في غمار حرب غرضها الاول انتزاع شمال الصين ولا يعلم احد الى اين ينتهي

ومع ذلك كله لم تعلن حرب حتى يعرف للقتال قواعد يجري بمقتضاها وذلك لان الصين لم « تفهم مقاصد اليابان فيجب ان تفهمها » او « ان تؤدَّب حتى تجثو على ركبها »

او خذ الاعتداء على سفير انكلترا في الصين . ليس ثمة من يقول بأن اليابان قصدت الى الاعتداء عليه ولكن الاقوال اليابانية الاولى في هذا الصدد كان مؤداها أن الطيارين اليابانيين ظنوا ان المارشال شان كاي شك في السيارة وان العلم البريطاني كان صغيراً لم يرَ وان القيادة اليابانية لم تنبأ بانتقال السفير البريطاني على تلك الطريق

منتهى الاستهتار بالعرف والقانون !

لان حادثة الاعتداء وقعت بعيداً عن منطقة الاعمال الحربية وعلى طريق صيني لا قوات عسكرية عليه ولا في جواره ولمثل دولة محايدة وهذا في حالة الانزال من الوجهة القانونية حالة سلم

(١) بعد انقضاء شهر على كتابة هذا الفصل ألقى الرئيس روزفلت خطبته المشهورة منذداً بانتهاك القوانين الدولية والمعاهدات ووجوب مكافحة « وباء الاستهتار بالقانون » فهذ ذلك لقد مؤتمر بروكسل في ٣٠ اكتوبر الحالي

لان حرباً لم تشهر . حتى ولو شهرت الحرب لكان لغير المحاربين من الناس حقوق يعترف بها القانون وترعاها الدول المتحاربة وفي مقدمتها صيانة الارواح وحماية الاملاك في حدود معينة

او انتقل من الشرق الاقصى الى البحر المتوسط وقف قليلاً عند حوادث الاعتداء على السفن التجارية والحربية . فهي انتهاك لحقوق الملاحة والقانون الدولي والمعاهدات القائمة . فبعد سعي دام ستة عشر عاماً قبلت الدول البحرية المادة ٣٢ من معاهدة لندن البحرية وغرضها مستمد مما عانتهُ الدول أثناء الحرب الكبرى من أهوال الغواصات وهو انهُ لا يجوز لغواصة ما في أثناء الحرب ان تغرق سفينة تجارية أو تعطلها عن السير الا بعد انذارها وتأمين سلامة ركابها وملاحيها ومستنداتها . واذا كان ذلك متفقاً على مراعاته في الحرب فأحرى به ان يراعى أبان السلام ولا سيما مع سفن دول محايدة تقوم بأعمال التجارة المشروعة

هذا الاستهتار بالقوانين الدولية والآداب الدولية ، ظاهرة خطيرة يتصف بها هذا العصر كما اتصفت بها بعض عصور الانحطاط الماضية، وهي تتبع طائفة من المشكلات التي تعانيها الامم ومن العبث ان تعالج بعض هذه المشكلات على حدة اذا لم يقصد مدهذا التيار. فكيان الدولة الواحدة لا قوام له الا بهيبة القانون واحترامه احتراماً ناشئاً عن الاقتناع بانهُ لازم لمصلحة الفرد والجماعة اكثر من نشوئه عن خوف العقاب

كان الظن ان جامعة الامم أنشئت لتكون اداة لذلك . فاذا نظرت في دستورها وجدتها من الناحية النظرية وافية بالمرام . ولكن تألبت عليها عوامل متباينة نزعت عنها صفتها العالمية فأبت اميركا الانتظام فيها وخرجت منها اليابان والمانيا وجاقتها ايطاليا فأصبحت وكأنها حزب من الدول ازاء حزب آخر، حالة ان مهمتها ان تكون فوق الاحزاب. ونزعت عنها صفة الانصاف وسعة النظر الوافي في الامور فحال ذلك دون تطبيقها المادة الثامنة عشر من دستورها مثلاً وهي القاضية بالتغيير السلمي فنشأت هوة بين المعاهدات كما وضعت الحرب الكبرى من ناحية واحوال الدول التي فرضت عليها من ناحية اخرى فاقدمت هذه الدول وغيرها مستهينة بالقانون في سبيل ما تراه حقاً لها او حاجة ملحة لا غنى لها عنها

وهذا سر اخفاق الجامعة في بعض ما قصدت له فضعفت باخفاقها هيبة القانون الدولي لانها كانت رمزاً له وعنواناً عليه . ولكن بدلاً من ان يؤخذ هذا عذراً لاهمالها يجب ان يكون باعثاً على تجديدها واصلاحها وتعزيز مكانتها الادبية لانه اذا انهارت حرمة القانون الدولي ارتد العالم الى الفوضى . وجامعة الامم على ما يلوح هي الاداة الدولية الوحيدة الآن التي تصلح لمنع ذلك

القاهرة ١٣ سبتمبر

٤ — اقبال وهمي او خطر الانتعاش بالتسلح

يتحدث العائدون من اوربا بلهجة المعجب المتحمس عن دلائل الاقبال الاقتصادي والنشاط الصناعي في مختلف البلدان حيث قل المال المتعطلون عن العمل قلة بادية ووسعت المصانع لكي تتمكن من تلبية الطلبات المتهالة عليها علاوة على اشتغالها ليل نهار وانهُ لولا القلق السياسي المستحوذ على النفوس لكانت اوربا على خير ما تتمنى

ولكننا نقرأ ونحن نصغي لهذه الاحاديث ان الحكومة البريطانية رأت تأليف لجنة لكي تراقب التوسع الصناعي بحيث لا يكون توسعاً شاذاً غير اقتصادي اي حتى لا يكون عبئاً اقتصادياً على اصحابه وعلى البلاد عندما تتم الحكومة البريطانية برنامج الدفع الذي خصصت له ١٥٠٠ مليون جنيه

هنا المحك . ان مظاهر الاقبال التي يتحدث بها العائدون من اوربا ترتد الى عشرات الملايين من الجنيهات التي تنفق على التسلح كل شهر . وانت لا تستطيع ان تصنع مدفعاً رشاشاً ولا طائرة ولا قنبلة يد بمجرد الرغبة فيها او التوق اليها او وضع قرار بوجوبها . بل عليك أن تنشيء مصنعاً وتستأجر عمالاً وتشتري حديداً ونحاساً وقطناً . ولا تلبث حتى تشرع في مكافأة العمال بالاجور والعمال ينفقون باجورهم الى الجزار فيتاعون لحماً والى البقال فيتاعون شاياً وسكراً والى اللبان فيتاعون لبناً وزبدة والى المخزن العام فيشترون ملابس واحذية لهم ولزوجاتهم واولادهم

فاذا شرعت في صنع السلاح لامة كبيرة وارصدت له من المال مئات الملايين من الجنيهات فلا تلبث ان ترى المصانع وقد اخذت في الاتساع والدخان متصاعداً من مداخنها ولا تلبث حتى ترى المال الذي تنفقهُ في شراء الحديد والفحم والنحاس وغيرها والذي تدفعهُ اجوراً للعمال قد اخذ يسري في شرايين الحياة الاقتصادية . فترى النشاط وترى مظاهر الاقبال والانتعاش ، ويقود صاحبك من انكلترا فيقول « اقبال عجيب » او من ايطاليا فيقول « ان ايطاليا قد نهضت في عهد موسوليني نهضة صناعية عجيبة قليس فيها عمال معطلون عن العمل » او من اليابان فيقول « ان اليابان تتقدم امم العالم في خروجها من وهدة الازمة المالية » او من المانيا فيقول « لقد محا هتلر آية البطالة عن العمل بعد ان بلغ المتعطلون قبيل عهده خمسة ملايين او ستة »

الى هنا وتنتهي المرحلة الاولى

ولكن هذا الاقبال قائم على نشاط من نوع خاص ولغرض خاص غير مثمر في عرف الاقتصاديين وهو التسلح . فتم آثاره جميع الصناعات لوفرة الربح منهُ فيحفز أصحابها الى توسيع نطاقها ثم لا يلبث هذا الاقبال حتى يطغى على الاعمال الصناعية التي لا بدَّ منها لاكفاء

حاجات الشعب في أثناء السلم تهمل رويداً رويداً لان همة الامة بأسرها موجهة الى صنع السلاح ومحصورة فيه . فاذا كان الحديد لايكفي لصنع المدافع والمحاريث ولعب الاطفال معاً فلتهمل صناعة المحاريث واللعب الآن لان هناك ما هو أهم منها. واذا كان القطن لايكفي لاستعماله في صنع أسلاك المصابيح الكهربائية والصلب الخاص الصالح للمدافع فلتصنع أسلاك المصابيح من مادة أخرى . ولو كانت أضعف نوراً وأقصر عمراً . واذا كانت الامة لا تملك اعتمادات مالية في الخارج وافية لشراء النحاس والحديد والفحم وكذلك الحنطة والزيدة فلتنفق الاموال على شراء المواد الاولى وليحرم الناس سيورهم على معدهم مكتفين بمقادير منها أقل من المقادير التي ألفوها

ذلك ان الحديد والنحاس والفحم علاوة على الحاجة اليها في صناعة التسلح أصبحت مواد لا يستغنى عنها لان صناعة التسلح أصبحت أساساً طبيعيًّا للحياة الاقتصادية. فاذا فتر نشاطها ونقص انتاجها ووقفت بعض وحداتها عن العمل أصيبت البلاد بقلق اجتماعي لان ذلك يفضي الى تعطل العمال عن العمل والى نقص المال الساري في عروق الحياة التجارية والى أزمة كالازمة التي ما كدنا نخرج منها . وكذلك نرى مفارقة من أغرب مفارقات الحياة وهي ان أمماً منتمة بالسلام طاحة الى الطمأنينة أصبحت مرغمة على الاعتماد على الاستعداد للحرب في سبيل الاحتفاظ بحياتها الاقتصادية السوية واجتناب شرور الازمة

وغني عن البيان ان هنا مالاً كان يجب ان ينفق في اعمال التوسع الطبيعي والتبر المنتج ، ولكنه يُنفق في توسيع مصانع السلاح وهي على الغالب مصانع متخصصة لايسهل تحويل آلاتها وعمالها الى اعمال أخرى صناعية الا ببطء وبخسارة كبيرة . فاذا حدث ما جعل خفض انتاج السلاح فرضاً واجباً ظهر لاصحاب هذه المصانع والاموال ان تيارات التجارة العالمية قد مرَّت بهم وتحولت الى غيرهم

والنتيجة واحدة أزمة وتعطل عن العمل واضطراب اجتماعي

هذه هي المأساة التي نجد أمم العالم تمانها . فقد شرعت حكوماتها في التسلح لكي تضمن وسائل الدفاع عن النفس واندفعت فيه ولكنها في توجيهها كل جهدها الى هذا الغرض جعلت استمرار الصناعة الحربية لازماً لوقاية شعوبها من الانهيار الاقتصادي . فهي لا تستطيع ان تمضي أبد الدهر تصنع سلاحاً تكدسهُ او تحله محل السلاح القديم المطروح، ولا هي تستطيع الآن ان توقف صنع السلاح بعد ان أسبغ سحات الاتقان والرخاء على الشعب كلاًّ يفضي الى أزمة ما صدقت أنها بدأت تخرج منها . ولعلها في آخر الامر تندفع بفعل هذا المأزق الحامي الى الارتماء في أحضان الحرب ثم في احضان أزمة يرى لها أول ولا يتصور لها آخر

القاهرة الاثنين ٢٠ سبتمبر

٥ — تسلح بريطانيا والسلام

الاستاذ غوليلمو فريرو مؤرخ ايطالي من فريق الاحرار . لذلك لم يطق المقام في ايطاليا الفاشستية او هي لم تطقهُ فرحل عنها . وقد جرى على انشاء مقالات في الشؤون الدولية ينظر اليها بعين المؤرخ وينشرها في صحف انكلترا وفرنسا واميركا احياناً . وآخر مقال لهُ صدر في مجلة السنكتاتور الانكليزية عالج فيه موضوع التسلح البريطاني وتأثيره في مشكلات السياسة العالمية ونحن ناقلون في ما يلي خلاصة هذا الرأي

قال ان برنامج الدفاع البريطاني ينظر اليه في دوائر مختلفة على انه ضمان من ضمانات السلام وانه يوم يتم وتصبح بريطانيا عزيزة الجانب وترى الدول التي تساورها رغبة في الحرب مبلغ القوة البريطانية، تقلع تلك الدول عن هذه الرغبة اقلاع اضطرار ان لم يكن اقلاع اختيار. وقد يكون هذا الرأي صواباً وانما يمكن ان يقال في الوقت نفسه ان برنامج التسلح البريطاني لم يؤثر حتى الآن تأثيراً رادعاً عن الحرب بل تأثيراً حافزاً لها . فهو احد اسباب الحرب الاسبانية الدائرة رحاها من اكثر من سنة وأحد البواعث على الحرب اليابانية الصينية الناشئة من عهد قريب

لماذا اندفعت ايطاليا في النزاع الاسباني ؟ لانهُ انقضى عليها سنة وهي يساورها القلق من تسلح بريطانيا . والحكومة الايطالية ترغب من وراء هذا التأييد للجنرال فرانكو في تعزيز موقفها في غرب البحر المتوسط لتكون مستعدة في حالة نشوب حرب مع بريطانيا متأهبة لها . ولا ريب في انها ظنت ان المشكلة الاسبانية اسهل جداً مما هي . وان فوز فرانكو لا يقتضي كل هذا البذل ولا يستغرق كل هذا الوقت ولما يحقق . ثم اصبح من المتعذر عليها أن تنسحب بغير ان تعرض هيبتها للسقوط . وهي الآن مترددة يتنازعها الخوف من بريطانيا والامل في ان لا ترى بريطانيا للشكلة الاسبانية باعثاً كافياً على اتخاذ خطوة حاسمة

ومشكلة اليابان شبيهة بما تقدم . فقد اكد لي تقلب كبير في آخر سنة ١٩٣٦ وهو ذو صلة وثيقة بالشرق الاقصى ان حرباً جديدة ستنشب بين الصين واليابان قال : ولا بد ان تنتهز اليابان هذه الفرصة لاتخاذ خطتها . انها مقتنعة بان بريطانيا وهي غير متأهبة ستمتنع عن التدخل ولكن اذا مرت سنتان او ثلاث سنوات فقد تلقى منها معارضة او مقاومة فعّالة

وماذا يعني كل هذا ؟ انهُ يعني ان التسلح سيف ذو حدين . قد تستعمل الاسلحة لضمان

السلام . ولكنها قد تثير الحرب كذلك . فلكي تكون ضماناً للسلام يجب ان تحسن الحكومات المسالمة استعمالها وهو فن صعب . والظاهر ان العالم الغربي اخذ يفقد اصوله . اما ان تقوم حكومة كالحكومة البريطانية وتسلن لاربع انحاء المعمورة انها ستلزم الحذر الآن لانها غير متأهبة ولكن متى تم تأهبها بعد سنتين فستدثر ستظهر للعالم ما تستطيعه، فكأنهُ نداء الى الدول التي تساورها نزعات الاعتداء ان اسرعي واغتنمي الفرصة السانحة قبل ان يتم برنامج التسلح البريطاني. وهذا هو عين ما فعلتهُ ايطاليا واليابان . ولا استغرب ان تقتني أثرها دول اخرى. ولا ريب في ان «سنتين» مدة طويلة ولا بعد ان تشعر بريطانيا في آخرها انها لم تستكمل أهبتها بعد . ومما شجع اليابان على مغامرتها قانون الحياد الاميركي القائم على رغبة اميركا في ان لا تدخل ولا ان تجر الى خوض اي نزاع خارجي فكأنهُ اغراء للدول الكبيرة والقوية بالصغيرة والضعيفة

وعند الاستاذ فريرو ان العالم تمتع بفترة طويلة من السلام في القرن التاسع عشر لان كل دولة حاولت ان تسيء استعمال سلاحها كانت تجد في وجهها كتلة من الدول المتحالفة عليها فكان ذلك « سلامة مشتركة » حقيقية نظمتها الدول من دون ان تدعوها بذلك الاسم الطنان وقد نجح تطبيقها مدة قرن من الزمان . ولكن بعد الحرب الكبرى رأت الدول ان تنظم هذه السلامة المشتركة تنظيماً علنيًّا رسميًّا قانونيًّا فأنشأت جامعة الأمم على ساحل بحيرة جنيف وجهزتها بكرتارية وألفت على كاهلها ، فرض حكم القانون على العالم . ولكن كلما اعتدت دولة قوية على دولة ضعيفة امتنعت الجامعة عن تطبيق قواعد « السلامة المشتركة » الجديدة فتركت الصين وشأنها في ١٩٣١ — ١٩٣٢ وكذلك الحبشة واسبانيا والصين مرة أخرى. تخوف المحالفات الذي ضمن السلام قرناً من الزمان اصبح شبحاً مرعباً في جنيف وليس ثمة ما يقوم مقامه

***

والواقع ان اسياد العالم الغربي اطلقوا السيف من عقاله في اثناء الحرب الكبرى ثم عجزوا عن تقييده ثانية . فالعالم على وشك ان يجتاز فترة مضطربة كالفترة التي انقضت بين ١٧٩٧ و ١٨١٤ فتوالى الحروب بينها هدنٌ قصيرة ليس فيها شيء من الاستقرار وجميعها تُرَدّ الى خوف شامل . فلولا الحبشة لما كانت الحرب الاهلية في اسبانيا ولما كانت الحرب الجديدة في الصين. هو ذا السلسلة وحلقاتها آخذ بعضها برقاب بعض

والعلاج الذي يقترحهُ الاستاذ فريرو هو الاقلال من التحدث بالسلامة المشتركة والاقبال على ممارستها وهذا يقتضي حتماً تعرضاً للمخاطر ولكن لما كان السلام أثمن ما يقتنى فلا بد في سبيله من المغامرة

القاهرة ٢٨ دسمبر ١٩٣٧

٦ — مروب الحرب

ختم السنيور موسوليني الخطبة التي ألقاها في برلين يوم الثلاثاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقوله أن أوربا ستكون كلها فاشستية في الغد . وهو تصريح على جانب عظيم من الخطورة ولا سيما اذا قرن باقوال سابقة للزعيم الايطالي وبافعال فرق المتطوعين الايطاليين في الحرب الاهلية الاسبانية

نعم ان السنيور موسوليني لم يقل ان الفاشستية ستفرض على أوربا بقوة السلاح بل انهُ احتاط لذلك بقوله ان منطق الحوادث سيجعل أوربا فاشستية وهو على الغالب يريد أن ما أدركتهُ ايطاليا الفاشستية والمانيا الوطنية الاشتراكية من تجديد وبحث في نواحي حياتهما القومية وابتعاث روح الوحدة والقوة في جميع طبقاتهما بالقياس الى ما يشاهد من التفرق والانقسام والتخاذل في بعض البلدان الاخرى، سيجعل المبدأ الفاشستي مبدأً جديراً بالاعتناق

ولكن ما حدث في اسبانيا قد يحدث في غيرها كتشكوسلوفاكيا . وعندئذٍ لا يستبعد ان تتطوع فصائل الفاشستين في أي بلاد يقع فيها انفصال صدًّا للشيوعية ! وهذا كلهُ يثير موضوع « حرب المبادئ » ويجعلهُ موضوعاً حيويًّا يجدر بنا ان نقف عنده قليلاً

لاريب في ان بعض الشعوب ترى ان بعض المبادئ لها مقام سام في نفوسها حتى لتجدها مستعدة أن تحارب في سبيلها مهما يكن الخراب الناشيء عن الحرب . نعم ان كثيراً من الحروب شبت نيرانها طمعاً في أرض او سلطان ولكن بعضها شن في سبل أخرى . فقد يحارب الانسان في سبيل الدين أو الاستقلال أو الشيوعية او الفاشستية أو الديمقراطية . والحروب الاهلية هي على الغالب حروب مبدأ . ففي القرن السادس عشر الى منتصف القرن السابع عشر بليت أوربا بسلسلة من الحروب كان المذهب الديني مدارها . فالخلاف بين المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي بلغ درجة من القوة ، واشتد تمسك كل فريق بعقيدته ومذهبه حتى تكرر كل منهما المقاومة السلبية واستساغ الحرب والقتال

وبعد سقوط نابليون في مستهل القرن التاسع عشر نشأت حروب تدور حول خلاف على مبدأ آخر . بل ان هذه الحروب نفسها كانت تمثالاً بين مبدأ قديم ومبدأ جديد . اما القديم فكان مبدأ شرعية الملك وان ملوك البلدان مُلاكها وان جميع الحكومات يجب ان تشترك في مقاومة الثائرين على هذا المبدأ . أما الجديد فكان مبدأ القومية وان الامم يجب ان تختار شكل الحكومات الذي ترتضيه وان حدود الدول يجب ان تتطابق مع حدود الطبيعية وقد اخذ يتبارك في المانيا وكافور في ايطاليا بهذا المبدأ او الجزء الاخير منهُ ثم عممهُ الرئيس ولسن واذاعهُ في عبارته المشهورة عبارة تقرير المصير

وليس الغرض من هذا الفصل البحث في حسنات هذا المبدأ ومساويه . ولا في احتمال نجاحه أو ما يقوم من العقبات دون ذلك النجاح . ولكن الشاهد ان هذا الخلاف بين المبدأين كان الباعث على حروب كثيرة في القرن التاسع عشر

ثم طلع كارل ماركس على العالم بنوع جديد من حروب المبدأ وهي حرب الطبقات . فبدلاً من ان يستحرّ القتال بين طوائف من الناس تكل منها مذهب ديني غير مذهب الاخرى ، او بين دول بعضها يرعى مبدأ الملك الشرعي المنزل وبعضها يأخذ بسيادة الشعب، قال ماركس بالحرب بين العمال وأصحاب الاموال. ويدكتاتورية البال الى ان تستتبّ الجمعية الاشتراكية المثلى . وقد ظل مذهبه هذا طي الكتب ، إذا إستثنينا فترة قصيرة استولى فيها الكومبون على باريس بعد الحرب السعيدة ، ولكن عندما وقع الانقلاب الروسي سنة ١٩١٧ خرجت حرب الطبقات من ثنايا الكتب الى ميدان العالم واصبحت الثورة العالمية ودكتاتورية البال مبادىء تثير من الحماسة في صدور الآخذين بها والمقاومين، حتى ليعزى كثير من قلق العالم وغير قليل من حروبه في العهد الاخير الى الخلاف على هذا المبدأ

***

ثم هناك النظام الفاشستي والفلسفة الاقتصادية الاجتماعية التي يقوم عليها . واصول هذا النظام لا تختلف كثيراً عن اصول النظام الشيوعي الا في مصدر السلطة المسيطرة . وقد قيل في عهد الفاشستية الاول على لسان مبتدعها انها ليست للتصدير . ولكن الحال لتيرت الآن واصبحت في بعض الاحوال تؤيد في البلدان الخارجية بقوة متطوعيها . ومما يزيد الامر تعقيداً ان المصالح القومية في إيطاليا والمانيا اصبحت مرتبطة بالنظام الفاشستي الوطني الاشتراكي، حالة ان المصالح القومية في انكلترا وفرنسا مثلاً مرتبطة بمقاومة المانيا وايطاليا واذن فهي مرتبطة بمبادىء الاحزاب الدمقراطية . ولا سيما ما كان منها يميل الى اليسار . وكذلك أصبح الدفاع عن المصالح القومية أو السعي الى تحقيقها في الفريقين مختلطاً بمقاومة الدمقراطية أو مقاومة الفاشستية حتى لتجد الاشتراكيين مثلاً وهم قوم يرغبون عن الحرب عادةً ، وقد أصبحوا غلاة في الوطنية وفي الاستعداد للحرب لانهم يعتقدون ان ذلك يمكنهم من مكافحة مبدإ لا يستسيغونه ، وحتى كتب مؤرخ أميركي برأس تحرير أعظم مجلة ربعية دولية (الشؤون الخارجية) رسالة جعل عنوانها « إما نحن وإما هم »

وغني عن البيان ان هذه حالة تنطوي على خطر عظيم على الرغم من التغني بالسلام والرغبة فيه والتعاون عليه

القاهرة ٣٠ سبتمبر ١٩٣٧

٧ — الطيران الحربي تجري الحضارة

تتوالى الانباء من الشرق الاقصى ناقلة في ثناياها أخبار الويلات والاهوال التي تحدثها جحافل اليابان الجوية في ضربها لمدن الصين الكبيرة كنتكين وكانتون وغيرها ، وتتوالى البرقيات من جنيف وعواصم الدول معربة عما يشعر به رجال السياسة من الاستياض والاستنكار لقتل السكان الآمنين فيها وهو مخالف للقانون علاوة على خلوه من آثار الشعور الانساني

فهل قولهم « ضمير الانسانية » اصبح قولاً أجوف ؟

لقد أجمع خبراء الطيران الحربي على ان الحرب في الجو ستجعل هدفها العقد العصبية في حياة الأمة ، حيث تتركز المصالح وحيث تلتقي خطوط المواصلات وحيث يوزع الضوء والماء ، وحيث يزدحم السكان . فتدمير المصانع والمواصلات ومحطات الكهربائية وخزانات الماء وتقتيل الناس يشل مقاومة الأمة فيسعى الشعب الى حمل حكومته على طلب الصلح

وقد تصور بعضهم ان الاساطيل الجوية في الحروب المقبلة ، ستكتفي بمقابلة اساطيل العدو في الجو فتدور المعارك الهائلة التي تخيلها الشاعر الانكليزي تيسون ووصفها من نحو سبعين سنة في قصيدته المشهورة « لوكسلي هول » . وقال غيرهم ان مهمة الطائرات قد تقتصر على البحث عن مطارات العدو وتدميرها قبل قيام طائراتها منها . ولكن اذا كان الغرض من الحرب شل حركة العدو وكسر شوكة مقاومته فهذا الغرض لا يتحقق الاّ بتدمير حياة الامة الصناعية او بتدمير قواعدها الرئيسية وبث الذعر والقلق في نفوس السكان الآمنين والاّ فما زالت المصانع سليمة وما زالت شوكة الشعب قوية فالمقاومة مستمرة الى ما شاء الله

ومن الطبيعي ان تكون العقد الصناعية والمدن الكبيرة اهدافاً يسهل الوصول اليها اكثر مما يسهل الوصول الى المطارات ولذلك اجمع الخبراء الحربيون ولاسيما خبراء الطيران الحربي على ان مهمة الاساطيل الجوية في الحرب القادمة لن تكون تدمير بعضها بعضاً بل تدمير المدن المزدحمة بالسكان والمناطق الحافلة بالمصانع اي ان الغرض الاول الذي يتجه اليه المحارب انما هو الضغط على شعب العدو لحمله على اقناع حكومته بوجوب التسليم وعقد الصلح

وقد ادرك رجال السياسة هذه المخاطر فحاولوا أن يحولوا دون وقوعها باتفاقات دولية عقدوها ووقعوها . فقد عينت لجنة من أقطاب القانون في لاهاي بتوصية من مؤتمر واشنطن البحري (١٩٢٢) فنظرت في موضوع الحرب الجوية فقالت إن اطلاق القنابل من الجو لا يكون شرعيًّا الاّ اذا كان مسدّداً الى اهداف عسكرية

ومن بضع سنوات ألقى الارل بلدوين وكان رئيس وزراء انكلترا خطبة عرض فيها لهذه المخاطر وصوَّرها بصورة تقشعر لها الابدان . فوجِّه اليها نقد شديد ولام ناقدوه ان انهماك الوعود الملفظة بالامتناع عن ضرب المدن المكشوفة يضمن خذلان المنتهك . وقد عرض الحر متر في مشروعه الذي أذاعه بعيد احتلال منطقة الرين في سنة ١٩٣٦ اقتراحاً بمنع اطلاق القنابل من الجو على المواقع المكشوفة ومما يؤسف لهُ ان حوادث السياسة حالت دون النظر في هذا المشروع جملة وتفصيلاً حتى الآن

ومع ما في القوانين من حائل دون ضرب المدن المكشوفة من الجو ، ومع تأكيد الحكومة اليابانية للحكومة البريطانية في ردها على المذكرة الخاصة بجرح السفير البريطاني في الصين بأنها سترسل التعليمات لقواتها لتبذل ما في وسعها لاجتناب تعريض السكان غير المحاربين للخطر ، ومع ما في ضمير الانسانية من استنكار لمثل هذه الاعمال ، لا تزال الجحافل الجوية توالي هجماتها وتقذف بالجحيم من الجو

نعم ان مدينة نكين فيها بعض أهداف حربية وهو ما تعتذر به اليابان . ولكن الواقع انها مزدحمة الآن كذلك بمئات الالوف من السكان غير المحاربين وان ألوفاً من الناس قتلوا من جراء الحملات الجوية . اما كانتون فليس فيها أهداف حربية وليس لها من ذنب الاَّ انها مدينة كبيرة مزدحمة وضربها يلقي الذعر في السكان ويساعد على تحطيم مشيئة المقاومة

ان المخترعات الحديثة سلاح ذو حدين . فاذا أحسنَّ استعمال المفرقعات شققت بها الترع والانفاق وفتحت المناجم واذا أسأت استعمالها دمرت بها المدن وما فيها من مساكن ومعاهد ومتاحف . والطائرات اذا احسنت استعمالها قربت بها بين البلدان نقلاً للركاب والبريد وبعض البضائع الثمينة واذا أسأت استعمالها قتلت بقنابلها الابرياء ودمرت صروح العمران

فضمير الجوية المحترِ يوجهه التازعون الى الاعتداء ، الى الحضارة ، الى الانسانية !

ان مصير جرنيكا بأسبانيا وتنكين وكانتون بالصين قد يكون قبل عهد طويل مصير أية مدينة من هذه المدن الزاهرة التي يحج اليها طلبة العلم والفن والراحة والتسلية والعمل . فكيف تواجه الحضارة هذا التحدي وما ينطوي عليه من خطر ؟

الجواب سهل جداً على ورق وهو صون القوانين العهود الدولية ردع من يتعدى عليها ولكن . . . !

القاهرة ١ اكتوبر ١٩٣٧

٨ — جامعة الامم ونشوء السلام

انقضت امس ثلاثة أسابيع منذ بدأت جامعة الامم دورتها الحالية ، قرأنا في خلالها خطباً كثيرة تليت فيها ولكننا لم نر عملاً حاسماً في مشكلة من المشكلات الكبيرة التي عرضت عليها فلا هي فصلت في مسألة الحبشة وايطاليا ، ولا تناولت مشكلتي اسبانيا والشرق الاقصى وفقاً للقواعد المنطوية في دستورها

وليس ثمة من يستغرب عجزها. فالعالم على ما يظهر لم يبلغ بعد دوراً من النشوء الاجتماعي تقبل فيه الدول ان تخضع لسلطة عليا خضوع الافراد في دولة ما للحكومة ممثلة في المحاكم والبوليس

والواقع ان نشوء السلام في الجماعة الواحدة اجتاز منذ فجر التاريخ اربع مراحل كانت أولاها في عهد الهمجية البدائية عندما كان المرء يهاجم ويقتل من دون ما يردعه رادع فكانت الحرب مزمنة في ذلك العهد . ثم عند ما تألفت الجماعة في المرحلة الثانية خطت الانسانية خطوة كبيرة نحو السلام . فقد ادركت الجماعة ان سرها منطوٍ في معنى التعاون وانها لم تجتمع الا لكي تتعاون في سبيل تحقيق غرض خاص كالزراعة أو الدفاع . واذن فالنزاع الشخصي يجب ان يحد من أمره ، وان يزول اذا امكن ، لكي تتمكن تلك الجماعة من الحياة . ولكن الجماعة ظلت مدة طويلة اضعف من ان تستطيع تغليب السلام على النزاع كل التغليب

وفي المرحلة الثالثة انشأت الجماعة ضرباً من العقاب ليحل محل الانتقام الخاص . وفي كثير من القوانين البدائية كان يحق للمحاكم (بالفتح) ان يختار بين قبول العقاب والانتقام لنفسه فكان الناس في تلك المرحلة سلموا بنظام من التحكيم الاختياري . ثم عقب ذلك المرحلة الرابعة وفيها قضت الحكومة على الحروب الخاصة بين الافراد (حتى المبارزة منعت في أكثر البلدان) واصبحت السيادة العليا للحكومة ممثلة في محاكمها وبوليسها وجيشها . وهذا لا يمنع ان يقوم مجرمون ومفاحون ولكن الحكومة تفوز بهم على الغالب مهما تستفحل شرورهم وتعاقبهم العقاب الواجب

وإذا كانت الامم تتبع هذه المراحل في سيرها نحو السلام العالمي فأين نحن منها ؟

كنا قبل الحرب الكبرى قد بلغنا المرحلة الثالثة عندما كان التحكيم ذا شأن غير يسير في النزاعات الدولية فسويت عشرات من القضايا الدولية بالتحكيم الخاص او بالتحكيم عن طريق محكمة الهاي الدولية وكان كل منها كافياً لنشوب حرب بين الفريقين المتنازعين

ثم نشبت الحرب فقيل انها حرب للقضاء على الحرب وفي ختامها انشئت جامعة الامم لتكون بمنزلة الحكومة في الدولة تضمن العدل وتصون السلام وقد انقضت ثماني عشرة سنة على

انشائها ، أسدت الجامعة في خلالها خدمات متعددة للعلاقات الدولية ولكنها اخفقت اشد اخفاق في الازمات الكبيرة التي واجهتها والتي تعين عليها ان تعالجها . فقد اخفقت في انقاذ الصين من اعتداء اليابان سنة ١٩٣٢ . والآن في انقاذ الحبشة من الغزو الايطالي سنة ١٩٣٥ وفي ردع المانيا عن احتلال مقاطعة الرين واعادة تسليحها وتحصينها . فأثبتت بذلك انها عاجزة عن تحقيق الغرضين الاساسيين اللذين انشئت لهما وهما ضمان العدل وصون السلام والنتيجة ان دول العالم عادت الى التنافس في التسلح والى الاستعداد للحرب

ولماذا اخفقت الجامعة ؟ اولاً لان اميركا لم تنتظم فيها ولان اليابان والمانيا خرجتا منها ، ولان ايطاليا مع بقائها عضواً فيها تحدتها وقاطعتها . فالباقي ليس جامعة بل مجموعة من الدول كانها الحلفة الفرنسية الروسية القديمة مؤيدة بالاتفاق الفرنسوي البريطاني وحواليها بعض الدول الصغيرة . وثانياً لان خطتها كانت تقرر على الغالب بأصوات الدول الصغيرة وهي لا تستطيع ان تهض بتبعة تنفيذ هذه الخطط . وثالثاً لان دولها الكبيرة لم تكن متأهبة للنهوض بالعهود التي قطعتها عند توقيع دستورها . فانكلترا لم تكن مستعدة لخوض غمار حرب بحرية مع اليابان سنة ١٩٣٢ — ولا هي الآن — وفرنسا عرقلت تطبيق العقوبات على ايطاليا في النزاع الحبشي . والنتيجة ان اصبحت السلامة المشتركة اساً بلا اسس فكأن العالم رجع القهقرى من المرحلة الثالثة في نشوء السلام الى ما قبلها . فالحالة تكاد تكون فوضى فلا يقام وزن كبير لعهد دولي ولا لمعاهدة ولا لقانون

والقائمون باصلاح الجامعة فريقان بوجه عام — فريق يقول بتحويلها الى جمعية استشارية وهذا يترك مايبتدأ من المشكلات الدولية حيث هو وليس من سبيل الى ضمان العدل الدولي او صون السلام . وفريق يقول بتشديد مادة العقوبات بحيث تلزم الاعضاء على الاشتراك في ردع اي معتدٍ وهذه خطة لا يمكن تنفيذها ما دامت اميركا واليابان والمانيا وايطاليا خارجها

ومن رأي الاستاذ هيرلشو في مجلة الكونتمبروري الانكليزية ان المخرج الوحيد الآن هو ان تترك الجامعة تلمس السبيل الى تعزيز سلطتها واستعادة هيبتها والقيام بأعمالها العادية وفي الوقت نفسه يبذل السعي لردم الهوة الفاصلة بين الدول الكبرى فتتعاون بما لها من القوة والاهمية على فرض حكم القانون وصون السلام وهذا شبيه بما رمى اليه السنيور موسوليني من سنوات عندما اقترح انشاء معهدة الدول الاربع على ان يكون قوامها انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا . وعند الاستاذ هيرلشو ان انكلترا يجب ان تتولى هذا السعي للتوفيق بين محور روما برلين ومحور باريس موسكو

القاهرة ٥ اكتوبر ١٩٣٧